



تلقت المحكمة الاتحادية الطعن بتاريخ ٢٧/٩/٢٠١٨ اهـ الموافق
٢٠٠٨/٩/٣١ برئاسة القاضي السيد سعفان الحسوب وعضوية كل من العدالة
القاضية فاروق محمد السامي ومحترم ناصر حسين والكرم طه محمد والكرم احمد
بلبان ومحمد صالح القشناوي وهو رد صالح التميمي وبمخاليل شعشون قيس
كوركيس وحسين ابو السنن :-

المعير/ السيد وزير الداخلية / إضافة توقيفته وكنيته الموافقة الخطوبة اسألي
عصام حسين
المعير عليهما استيرق عباس فرهاد
الإشعار :

دخلت المدعى (المعير عليهما) أمام محكمة القضاء الإداري أنها وادعة الظالمن
الظالمن عباس ومحمد ولادي طلال عمر الفلسطيني الجنسية وقد تظلمت لدى
الجهة المختصة بفتح طلبيها الجنسية العراقية فيما تجنبتها إلا أنها رفعت
الظلم بالكتاب الرقم ١٦٦ في ٢٠٠٨/٥/١٦ وعليه طلبت المدعى دعوة
الدعى عليه (المعير) السيد وزير الداخلية / إضافة توقيفته للرعاية والحكم
والزامه بفتح ولديها الظالمن الجنسية العراقية فيما تجنبتها ، وبعد إجراء
الرعاية الطبية الطبية والاطلاع على المستندات المبررة أصدرت المحكمة
حكمها الرقم ١٠٧ بالقضاء الإداري ٢٠٠٨/٦/١٦ في ٢٠٠٨/٦/١٦ المتضمن إلزام
الدعى عليه (المعير)/إضافة توقيفته بفتح الظالمن عباس ومحمد ولادي طلال
عمر الجنسية العراقية فيما تجنبها فيما العافية المبددة استيرق عباس فرهاد
ولقا لقانون الجنسية رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦ ولعدم قناعة المدعى عليه بالقرار
(٢-١)

الدكتور نك بدر إلى الطعن به تعييرًا لام المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩ طلاقًا نفذه والأسباب المبنية في الدعوة .

11

لدى التكفي والادلة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن المثير ينطوي على عدم دستورية المادة القانونية فقررت محكمة العدل العليا عطف النظر على الحكم المعمول بحكمه صحيح وموافق للقانون للاتساع الوارد في ذلك لان المدعى استخرج عباس فرهاد عراقية الجنسية وتحمل شهادة الجنسية العراقية المرفقة ببياناته (٢٠٠٣٩٥٦٤) الصادر من جنسية بغداد بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٠ وبمتزوجة من طلاق عصري عبد الرحيم فلسطيني الجنسية ولها منه ولدان هما عباس مواليد ٢٠٠٥ ومحمد مواليد ٢٠٠٦ أي ان الظاهرتين المذكورتين متوفوان من لم عراقية واب فلسطيني وبحسب المستندات المرفقة بالدعوى . وحيث ان تحفظ المواجهة من اب عراقي او لم عراقيا يغير عراقيا بحكم القانون وتصبح له الجنسية العراقية حكما بصرف النظر عن جنسية الوالد الاخير ايما كان او اما تطبيقا لحكم المادة (١٦) (اثانيا) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ و المادة (٢٢) من قانون الجنسية رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦ .
لذلك يغير قانون (عباس ومحنة) المتوفيان من لم عراقيا هي استخرج عباس فرهاد واب فلسطيني هو طلاق عصري عبد الرحيم ولذا عراقيان بحكم القانون ومن حل والنتيجة طلب بمعهم الجنسية العراقية وهذا ما استقر عليه قضاء المحكمة الاتحادية العليا في العديد من قراراتها ومنها قرارها (٤) (الاتحادية/٢٠٠٧) الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/١/٦ كما الاشارات المتبصرة فلا سند لها من القانون . وعليه قرار تصديق الحكم

